جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الامن والعملية البحثية العالمية

د . احمد النكلاوي

الرياض

1418 هـ - 1998 م

رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية

إعداد

د.أحمد النكلاوى

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية

مقدمة :

يعبر تاريخ الحضارة البشرية في مجمله عن الجهد البشري الذي بذله الانسان خلال حقباته الحضارية المختلفة سعياً إلى السيطرة على محيطه ليؤمن لنفسه ولأجياله من بعده حياة أكثر رفاهية وأمناً واستقراراً.

فقد سعى الإنسان منذ القدم إلى تطوير قدراته ليحقق لها المزيد من الكفاءة والفاعلية لإنجاز تطلعاته. وعليه لم يسع الإنسان في تاريخه الطويل إلى مجرد اشباع شغفه إلى الاكتشاف وممارسة رياضة التفكير والتأمل العقلي بل سعى كذلك إلى توظيف ما يبدعه من رؤى معرفية وما ينجره من كشوفات ومن ثم برز سعيه الدائب نحو وضع ضوابط منهجية تضمن أن يكون لإبداعه المتنوع عائداً فعلياً لخدمته وتوفير أسباب أمنه وفعاليته في السيطرة والتحكم على محيطة[1].

ومن ثم فقد أخذت الجهود البشرية تتحول من الجهد غير المخطط إلى الجهد الموضوعي المقنن. من هنا بدأت تتبلور الجهود نحو ارساء قواعد وأساليب منطقية مقبولة تخضع لها الأحكام العقلية في التفسير والتحليل وصولاً إلى اطار يدعم رفاهية الإنسان ويحقق له أمنه واستقراره[2].

---

(١) فؤاد زكريا *التفكير العلمي* الكويت ذات السلاسل، ١٩٨٥ ص ص ٦١-١٢٦.

(٢) مصطفي عمر البكر *مساهمات في أسس البحث الاجتماعي* بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩ ص ص ٥-١٢

- Gideon Sjoberg & Rogev Nett **A methodology For Social Research** N.Y. Herper & Row Publishers, N.Y, 1968, pp. 1-13.
- Julian L. Simon. **Basic Research Methods In Social Science : The Art of Empirical Investigation**. N.Y., Random House, 1968, pp. 75 - 83.

وتجسد المؤسسات البحثية والأجهزة العلمية في مختلف المجتمعات الوعي بقيمه وحيوية الجهود المبذولة من أجل قيام مجتمع آمن. ولقد زاوجت تلك المؤسسات والأجهزة العلمية في أغلب الأحيان بين دورين: الأول ترشيد عمليات الفهم والتفسير ترشيداً علمياً يخضع لقواعد ومعايير محددة

الثاني: تنمية قدرات الباحثين واثرائها ليتحقق لهم المزيد من الامكانية على سبر أغوار الظواهر التي تستلفت انتباههم ليتسنى السيطرة عليها[1].

ومن ثم فإن تقدير جدوى أدوار تلك المؤسسات يعتمد أساساً على مدى وضعها لحاجات وقضايا المجتمع الأمنية الأولى موضع الاعتبار ومن ثم لم يعد من مطالب عملية البحث العلمي في المجتمع المعاصر وصف أوبيان الأسس المجردة لعملية البحث العلمي في حد ذاته بقدر ما يتعين التوجه مباشرة إلى التعرف على مدى الممارسة الفعلية من قبل الباحث للقواعد والأسس المعلنة لعملية البحث[2].

وعليه فإن البحث العلمي لغة منهجية مقننة ومضبوطة وموجهة وتفرض تلك اللغة على الباحث الانطلاق من الإطارات المعرفية للنظريات وبناءاتها التي تتشكل فيها، أي أن الباحث في هذا الصدد يرتبط ببناءات نظرية محددة، يشكل من خلالها فرضياته، ويطرح عن طريقها أساليبه في

---

(١) عدنان بدران «دور التعليم العالى ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء». *في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي* (مجموعة أساتذة)، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ص ٢٦٩ - ٢٨٠.

(2) Towy Tripool & et al. **The Assessment of Social Research**. Illinois, F.E. Peacock Publishers. INC., Illinois, 1969, pp. 60 -62.

رصدها ليحقق ما يسمى بالتماسك الداخلي[1] (Internal Consistancy) للعمل وفضلاً عن التوجه الذي يربط بين جدوى العملية البحثية وبين حضور معايير مقننة للعمل البحثي العلمي واجراءاته لتحقق لمعطياته القيمة المنشودة من ورائها، فإن هناك توجهاً يؤكد فيها عملية البحث وتطرح من خلالها قضاياه وتفسر في ضوئها نتائجه وتتحدد هذه المتغيرات في .

أ ـ متغير توجهات الهيئة القائمة داخل المجتمع التي يرتبط بها الباحث، حيث أن توجهات الهيئات العلمية وإمكاناتها من الأمور التي تؤثر إلى حد بعيد في جودة العمل وكفاءته وجدواه .

ب ـ متغير الظروف الخاصة بالباحث نفسه وأوضاعه ومكانته التي يشغلها حيث تؤثر هذه الظروف على الباحث فيما يقدمه من تصورات وفيما يوظفه من أساليب بحثية بل تتدخل إلى حد بعيد في التأثير على تفسيراته وتحليلاته للمعطيات التي يتحصل عليها .

وعليه يتضح مدى التداخل بين بناء العملية البحثية المنهجية وبين الموجهات النظرية (الفكرية) للبحث كمجموعة من العمليات . وينسج هذا التداخل والترابط إطار موضوع هذه الورقة التي تسعى من خلالها إلى مناقشة هذه القضية واثباتها في نفس الوقت . فقد أضحى من قبيل المسلمات أن العملية البحثية تفتقر إلى كيانها ووصفتها المنهجية إذا ما قامت مفتقرة إلى قيادة فكرية ونظرية محددة تحدد مسار البحث وخطواته وتفرض عليه قضاياه التي يناقشها، ومصطلحاته التي يتعين أن يتوحد معها[2] .

---

(1) Fred N. Kerliner. **Foundation of Behavioural Research**. N.Y.; 1965 pp. 3 -8.

(٢) محمد عارف عثمان *منهج علم الاجتماع* القاهرة. الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص ص ٣٦ـ٤٨ .

وغير خاف أن القضية النظرية تحمل دائماً وأبداً في مكوناتها المنهج الأكثر لياقة لها والأساليب البحثية التي تحقق له الفاعلية في إنجاز أهدافه والكفاءة في ممارسة عملياته بالدقة والموضوعية المنشودتين.

وإذا كانت الغاية المباشرة من الورقة تتمثل في التأكيد على مدركات العملية البحثية وتشير إلى المدركات الواقعية لمفهوم الأمن الشامل - كما سيتضح فيما بعد - فإن الغاية الفعلية تتمثل أساساً في طرح بعض التساؤلات التي يتعين أن تلقى اهتماماً متأنياً من قبل الباحثين، إنجازاً لشكل من أشكال التماسك النظري المنهجي في ميدان الظاهرة الأمنية في شتى تجسداتها.

أولاً: معالم التوجه المنهجي للأكاديمية في دراسة الظاهرة الأمنية

انشغل خبراء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ فترة طويلة، بالسعي نحو تحديد إطار نظري علمي تخصصي ومهني لأنشطة وعمليات المعهد استناداً إلى التراث الذي انبثق عن جهود الأكاديمية وأنشطتها منذ إنشائها.

واستناداً إلى هذا التراث جاءت رغبة الخبراء ساعية إلى استكشاف امكانية تطوير البرامج الأمنية لأجهزة الأكاديمية وأنشطتها، وفي نفس الوقت محاولة تغذيتها وإثرائها بالخبرات المتجددة لتواكب التيارات والأساليب المعاصرة والدولية في ميدان العلوم الأمنية بوجه عام وما تسعى إليه المعاهد والمراكز المناظرة لها من توجه، لا إلى مجرد مسايرة تحولات البناء الاجتماعي الذي يضمها بل إلى الارتباط بالتوجه إلى استشراف حاجات وتطلعات المستقبل.

وقد فرضت تلك الرغبة على خبراء الأكاديمية ضرورة حضور بناء متكامل لتصور يحدد العناصر المحورية التي تشكل إطار عمل المعهد من ناحية

وفي نفس الوقت لا يغفل نمط العلاقات أو التساند الوظيفي بينها، بل وبين المفردات المؤلفة لبناء كل عنصر على حدة وكان أن تمخض عن حوارات الخبراء بهذا الخصوص رؤية محددة لتصورهم لعناصر إطار عمل المعهد تمثلت في ضرورة أن يكون بناء هذه العناصر مجسداً لأهدافه وتطلعاته من ناحيتين:

أ ـ طموحات ومستجدات الواقع القومي العربي الذي يخدمه في ميدان الظاهرة الأمنية وما يرتبط بها من قضايا وتحديات

ب ـ المستجدات والتطورات المتسارعة على مستوى العالم في التوجهات المعرفية والمنهجية والمهنية وما تطرحه من تقنيات وأساليب وبرامج جديدة، وما تدعو إليه مؤتمراتها وندواتها الدولية من توصيات ودعوات وقرارات

وقد خلص الخبراء إلى طرح العناصر التالية.

أ ـ تناول أنشطة الأكاديمية باعتبارها منظومة متساندة من التخصصات والميادين العلمية

ب ـ الاستناد إلى مفهوم شامل للأمن يشكل نقطة الانطلاق وحلقة الوصل الأساسية لسائر برامج وأنشطة المعهد وعملياته

ج ـ الأخذ برؤية منهجية تستند إلى المفهوم الشامل للأمن وتؤكد على منظور العلوم الإنسانية المتداخلة الذي أخذ يفرض نفسه على ساحة البحث العلمي المعاصر

د ـ النظر إلى المنهج العلمي باعتباره هيكلاً متساندا يتركب من أنسب الاتجاهات المعرفية والمنهجية ملاءمة لرصد الظاهرة الأمنية باعتبارها سلوكاً بشرياً، فضلا عن أنسب الطرق العامة للبحث وأساليب تحليل وتنظيم وتفسير البيانات التي تنجز في النهاية مخرجاً بحثياً رصيناً يلتقي مع مستهدفات البحث العلمي في الميدان الأمني

هـ ـ تناول طرق وأساليب التدريس ومعيناتها الداعمة من منطلق التعرف على مدى إنجازها لأهداف ومحتوى البرامج ومناهجها المقدمة للارتقاء بها وتطويرها وتوظيف ما يستجد من أساليب وتقنيات.

ولقد حكم لقاء الخبراء في تناولهم لكل عنصر من العناصر المتقدمة توجهاً فكرياً منهجياً تجسد محاورة التوجه العام الذي من أجله دارت حواراتهم.

وقد تحددت محاور الإطار الفكري العام الذي التفوا حوله في:

- محور التداخل بين ميادين العلوم (اتجاه الميادين العلمية المتداخلة).
- محور التناول الماكرو (الشمولي) للظاهرة الأمنية (مفهوم الأمن).
- محول التناول الميكرو (التجزيئي) لميادين تطبيق مفهوم الأمن.

وتوضح المحاور المتقدمة أن الارتباط بفكرة التكامل والتساند المعرفي والمنهجي، فضلاً عن الانطلاق من حير الرؤى المنحسرة والمحدودة إلى حير الرؤى الأكثر رحابة وشمولاً وديناميكية يعد استجابة طبيعية لرسالة العلم وهي إنجاز الفهم والتفسير والتحكم فضلاً عن الارتباط بمقومات العلم الأمني[1].

وقد أسلم البحث في تعيين مقومات العلم الأمني وأبعاده إلى ضرورة الوقوف وقفة تأملية حول عدد من المطالب هي:

أ ـ التوصل إلى تصور لإطار لمنهج البحث العلمي الذي يلتقي مع التصور الشامل لمفهوم الأمن أو الظاهرة الأمنية.

---

(١) بدر الدين علي «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في *دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي* الرياض دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص ص ٦٨ ـ ٧٨.

ب ـ تعيين أكثر الأساليب البحثية وأدواتها قدرة على دراسة الظاهرة الأمنية دراسة شاملة .

ولقد خلص الخبراء في هذا الصدد إلى العديد من التصورات تحددت في :

١ ـ إن تجزئة المنهج العلمي إلى وحدات منفصلة ومنعزلة يعد ردة عن فكرة التكامل وقاعدته التي يسلم بها خبراء معهد الدراسات العليا في معالجتهم ورصدهم للظاهرة الأمنية ، ومن ثم فإنه يتعين المواءمة بين الظاهرة الأمنية من المنظور المتعدد الأبعاد لها ، وبين المنهجية التي تأخذ بدورها بمبدأ تعدد وتكامل الأصول العلمية للظاهرة .

٢ ـ يتعين الا توظف دراسة الظاهرة الأمنية منهجاً خاصاً بعلم بعينه إذ يجب البحث عن رؤية منهجية مستقلة خاصة . وعليه يتعذر التوصل إلى تلك الرؤية المنهجية في غياب نظرية اجتماعية بعينها للظاهرة الأمنية الأمر الذي من شأنه المساعدة على استنباط المنهج وأساليبه المتوائمة مع رؤية الظاهرة كظاهرة اجتماعية .

واستناداً إلى ماتقدم ذهب خبراء المعهد الى ضرورة إنجاز خطوات ثلاث متصلة هي :

أ ـ حضور توجه نظري محدد يحكم تناول الظاهرة الأمنية والنظرة إليها وفهمها .

ب ـ حضور تكنيك منهجي (يوفر الحقائق والمعطيات الميدانية) أكثر قدرة على إنجاز أبعاد التوجه النظري للأمن .

ج ـ توفير البيئة العلمية المعاونة (كالبيانات والمعلومات . الخ) .

وقد ضمن خبراء المعهد تلك الخطوات دعوة جلية إلى :

١ ـ توظيف وتشجيع أسلوب البحث الفرضي .

٢ ـ الانطلاق من الدراسات الميدانية التي تعتمد على توظيف تقنيات وأساليب بحثية متقدمة وقد أقام خبراء المعهد توجههم ذلك استناداً إلى أنه يمكن من الأمور التالية :

أ ـ إنجاز دراسة ناجحة للظاهرة الأمنية .

ب ـ التنظير لمنهجية البحث في الظاهرة الأمنية .

ج ـ تجنب الدراسات والأبحاث من أن تظل مجرد شكل من أشكال الاستعارات المنفصلة عن طبيعة الظاهرة وخصوصيتها .

وقد رأى خبراء المعهد أن ذلك التوجه الأمبريقي التطبيقي يفرض ليس فقط اختيار مجالات بحثية تلتقي واهتمامات الأكاديمية والمجتمع الخارجي فحسب، بل تعين مجالات بحثية تتوفر بها امكانية وخصائص التطبيق أصلاً

وعليه، وبعد التجربة الطويلة للأكاديمية في ميدان البحوث الأمنية والتطبيقية فإن مطلب ترشيد مسيرة هذه التجربة والاستمرار في تطويرها يفرض دائماً مواكبة ميادين التطبيق الأمني والارتباط بها . ومن ثم فإن ذلك يملي ضرورة الاستمرار في عملية البحث عن أنسب المناهج البحثية في ميدان الظاهرة الأمنية في تجسداتها المتعددة والالتقاء حول توظيفها والتغلب على مشاكل تطبيقها وبخاصة في نطاق مجتمعاتنا العربية وظروفها .

ولقد كون الخبراء في هذا الصدد ما يشبه الاتجاه العام حول عدد من المواقف والإجراءات هي :

١ ـ إن الاستمرار في إثارة الحوار والجدل حول المنهجية الملائمة في الميدان الأمني ظاهرة صحية يتعين الاستمرار فيها، لأنها تثري الفكر وتجعل أمر بناء موقف أو رؤية محددة لا تتسم بالتسرع بقدر ما توصف بالتروي والتأمل .

٢ ـ يتعين بلورة هدف محدد من مناقشة قضية المنهجية الملائمة للميدان الأمني حتى نستطيع في ضوئه تقرير الوسائل أو المناهج في معالجة الظاهرة الأمنية سواء على المستوى العربي أو العالمي .

٣ ـ إن ما يبذل في هذا المجال من جهة أمر يحسب للنشاط العلمي لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . فمن الثابت أن الأكاديمية بهذا الجهد المبذول من أجل تطويع قضايا الأمن ومناهجه ليواكب أوضاع المجتمعات التي يرتبط بها وخصوصيتها يكون قد سبق العديد من المؤسسات البحثية في هذا الشأن ، فضلاً عن أنه يلتقي والدعوة المعاصرة والعالمية لتحقيق عملية التطويع تلك .

٤ ـ إن ممارسة الرياضة الفكرية بما يبذل من جهد في هذا الميدان من شأنه أن يجدد تصوراتنا ويثري توجهاتنا ويحقق لفريق الخبراء ثقافة فكرية علمية مشتركة .

٥ ـ إن هذا الجهد الذي يبذله خبراء الأكاديمية في إطار عملية توثيق ما حققته وما قطعته في ميادين التنظير والتطبيق من شأنه أن يمكننا من تحديد أين نحن الآن؟ كما أنه يؤهلنا لأن نضع ما يشبه المرشد المنهجي الذي يقوم بدور الحاكم للعملية العلمية التي يجد فيها الدارس نفسه مطالباً بتحديد إطار منهجي متكامل لموضوع يقوم بدراسته

٦ ـ إن الارتباط بالقضايا ذات الطبيعة التطبيقية والتعامل معها وكذلك التوجه إلى الموضوعات ذات الطبيعة السببية والكمية من أكثر التوجهات اتساقاً مع طبيعةالظاهرة الأمنية ذاتها .

وقد قام خبراء المعهد بتبيان المحطات التي يحقق التوقف المتتالي عندها التوصل إلى طرح موقف متماسك يشكل رؤية نظرية منهجية للأمن في منظوره الشامل .

وتتمثل المحطة المنهجية الأولى في تناول مفهوم الأمن من وجة النظر الشمولية التركيبية للتوصل إلى رؤية متماسكة له، باعتباره ظاهرة بشرية متعددة الأبعاد. وكان من الطبيعي أن يكون التساؤل الذي يفرض نفسه ما هي المنهجية الأكثر اتساقا وملاءمة في تناول هذا المفهوم ومتغيراته؟ باعتباره اطاراً يشكل كلا واحداً متعدد الآفاق. ومن ثم تأتي المحطة الثانية وتنحصر بتناول أنسب الأشكال والصور المنهجية ملاءمة لطبيعة مفهوم الأمن الشامل. وتطرح منهجية الأصول أو الأبعاد العلمية المتعددة نفسها في هذا المجال، وهي المنهجية التي ترصد الظاهرة الأمنيه لا باعتبارها مجرد بناء يتألف من عناصر متساندة متناغمة وظيفياً، بل باعتبارها اطاراً معرفياً متكاملاً يجسد واقع حال النسيج الاجتماعي المحيط به والمنتج لصوره وإشكالياته.

ومن ثم برزت منهجية الأبعاد والأصول العلمية المتعددة في رصد الظاهرة الأمنية. وقد مثل مطلب تحديد ميادين تطبيق مفهوم الأمن في رؤيته الشامله فضلا عن تعديدَ العلوم الأمنية مطلبا منهجياً أساسياً مثل الوقفة المنهجية الثالثة لخبراء المعهد للإجابة عن تساؤل محوري هو أين تجسدات الظاهرة الأمنية وميادين مدركاتها المجسدة لها؟ وما هي قضاياها وما تفرزه علاقاتها المتداخلة من إشكاليات بحثية جديدة؟

وكان الانتقال إلى محطة منهجية رابعة محورية أمراً فرضته طبيعة الخطوات المتقدمة وهي طرق بحث الظاهرة الأمنية وأي منها أكثر لياقة؟ وبخاصة أن طبيعة الظاهرة الأمنية طبيعة تفاعلية بين السبب والنتيجة شأنها في ذلك شأن باقي الظواهر الإنسانية بوجه عام. ورغم التسليم بحيوية الطريقة الكمية التي توظف التطبيق والتجريب فإن خبراء المعهد لم يغفلوا في نفس اللحظة حيوية الدور التساندي لطرق البحث الكيفية والكمية وبخاصة فيما يتصل بتحقيق مزيد من الفهم والتفسير لمعطيات المشاهدة

والتطبيق. ويأتي تصوري للعلاقة المتبادلة بين مفهوم الأمن والعملية المنهجية في إطار الجهود المتواصلة لخبراء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التي يبذلونها من أجل التوصل إلى رؤية واضحة لتصور نظري منهجي لقضية الأمن بمفهومه الشامل والمتعدد الأبعاد.

ونورد في الصفحات التالية إطار رؤيتنا التصورية للعلاقة بين مدركات أو عناصر مفهوم الأمن من ناحية وبين مدركات أو عناصر العملية المنهجية البحثية من ناحيه أخرى لندلل على أن العملية المنهجية البحثية تفرز في حد ذاتها قضايا تقع هي الأخرى في بؤرة اهتمام الأمن بمفهومه الشامل، الأمر الذي يجعل من قضية المنهج ومشكلاته قضية تستأهل الدراسة في ضوء المتغيرات التي تتأثر بها عملية صناعة الأمن بمفهومه الشامل

ثانيا: نحو تصور للعلاقة المتبادلة بين مفهوم الأمن والعملية العلمية البحثية

ونطرح منذ البداية - في هذا المجال - إشكالية العلاقة بين «النظرية» باعتبارها مجموعة قضايا ومفهومات تقوم فيما بينها علاقات منطقية محددة، وبين «المنهج» باعتباره مجموعة العمليات العقلية التراتبية النظامية التي تتضمن التصور والتنظيم والفهم والتفسير والتأويل. وما إلى ذلك. وهنا نفرض إشكالية أيّ منهما يقود الآخر ويوجهه، النظرية أم المنهج وكيف نرى التلاحم المنطقي بين بناءاتهما نفسها في هذا المجال.

ولقد أفرز الجدل حول العلاقة بين النظرية والمنهج اتجاهات متعددة. فهناك من تشيع إلى أن «النظرية» كبناء يتركب من مجموعة من القضايا هي التي تفرز المنهج وتقرر نمطه وعملياته وأدواته بل وتوجهه، ومن ثم فإن البدء يتعين أن يكون بالنظرية، أي القضية (الأمن بمعناه الشامل)، لأنها

فضلا لما لها من ريادة فهي تحمل في رحمها منطقها العقلي وتوجهها المنهجي الخاص بها[1].

وعلى الطرف الآخر من الاتجاه المتقدم هناك من تشيع إلى أن العمليات العقلية لمنطق التفكير والمنهج العلمي هي التي توجه النظرية وتتحكم فيها وتقرر مدى صلاحيتها أو دقتها أو حتى شرعية استمرارها[2] وبين هذا وذاك هناك من يرفض فكرة الخطوط المتوازية والخطوط المتقابلة ويذهب إلى رؤية القضية (النظرية) من خلال المنهج، ورؤية المنهج من خلال (النظرية)، فكلاهما وجهان لحقيقة واحدة هي الحقيقة البشرية ذاتها مهما اختلفت مسمياتها وتعددت مناظير رؤيتها والألوان التي تصطبغ بها[3].

وتأخذ ورقتنا تلك بالتوجه الأخير الذي يرى أن التفرقة أو الفصل بين النظرية (قضية الأمن الشامل) وبين المنهج العلمي يعد أبلغ شكل من أشكال الأزمة الحضارية التي لا مفر من أن يصنع استمرارها ليس مجرد التخلف لأمة من الأمم بل تراكمه وتكريسه لديها.

ومن هذا المنطلق فإننا لو أطلقنا العنان لعملية التصور للأشياء لسوف نرى - في إطار هذه الورقة - أنه بالقدر الذي تقع أو تسكن فيه قضية مفهوم الأمن بمعناه الشامل في بؤرة المنهج (العملية البحثية) ومنطقية، فإنه بالقدر نفسه تقع أو تسكن العملية البحثية بدورها في بؤرة مفهوم الأمن بمعناه

---

(١) محمد عارف عثمان. *المجتمع بنظرة وظيفية*. الكتاب الأول. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٠، ص ص ١٦ - ٢٥.

(٢) عبدالباسط عبدالمعطي. *البحث الاجتماعي: رؤية نقدية*. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، ص ص ١١٦ - ١٣٥.

(٣) أحمد النكلاوى وآخرون. *المنهج في علم الإجتماع*. القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٨٢م، ص ص ٨ - ٢٤.

الشامل فإذا ما تصورنا أن كلا منهما يمثل دائرة متساويةُ القطر من حيث وزنها وقيمتها المعاصرة، فإن إنطلاقة كل منهما هي نقطة المركز؛ فكلاهما ينطلق من نقطة البؤرة المحورية لمركز كل منهما بحيث تصبح نقطة المحور للدائرة الأولى (النظرية = الأمس بمعناه الشامل) هي نفسها نقطة انطلاق الدائرة الثانية (المنهج = العملية البحثية)، كما أن نقطة انطلاق الدائرة الأولى هي نقطة المحور للدائرة الثانية.

ويوضح الشكل التالي هذا التصور للعلاقة بين النظرية والمنهج (مفهوم الأمس والعملية البحثية):

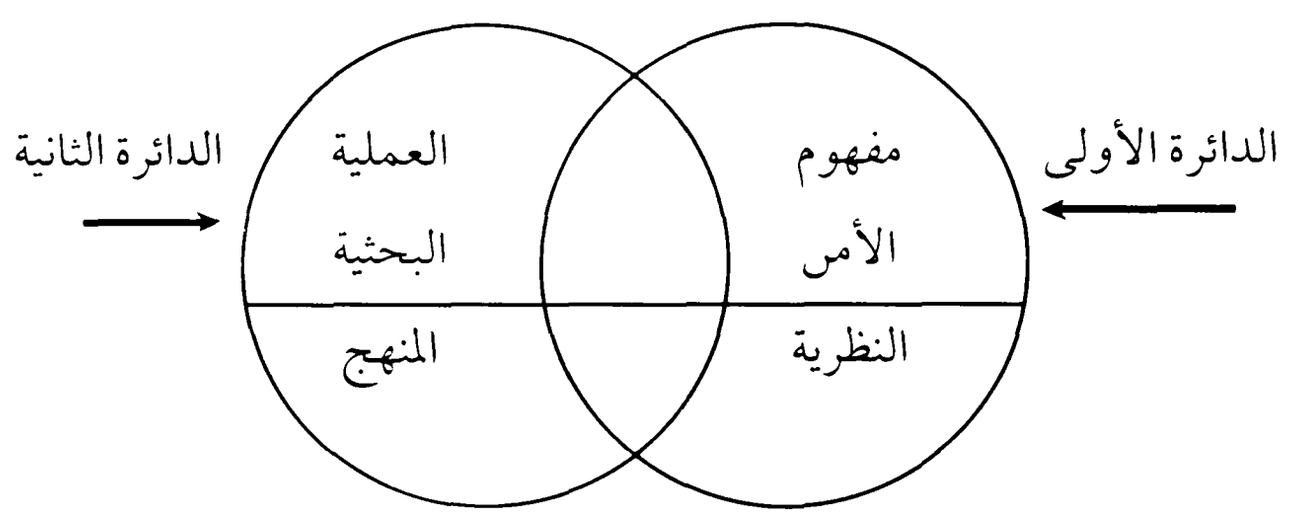

وتبعاً لهذا التصور فإن عناصر كل منهما تتولد عن الأخرى، ومن ثم يفرض ذلك التعرف على مكونات أو مدركات كل منهما (مفهوم الأمس) و (مفهوم المنهج العلمي) لنرى كيف أن مدركات كل منها تقود إلى الأخرى وتتولد عنها وترتبط به، بحيث تشكل مجموع مدركات أو عناصر كل منهما اطاراً مجسداً للآخر ومعبراً عنه.

ولما كانت الورقة الحالية يعنيها أساساً تحليل عناصر الدائرة الثانية (دائرة المنهج العملية البحثية) لتوضيح كيف تسكن داخل مدركاتها مدركات مفهوم الأمن بمعناه الشامل في حد ذاته ـ بحيث يصبح منهج البحث العلمي تبعاً لهذه الرؤية ميداناً يتضمن في بنائه مدركات مفهوم الأمن ، أي ان مدركاته يجسد كل منها ميداناً لتطبيق مفهوم الأمن الشامل ـ فإن ذلك يفرض علينا أن نقف أمام تصور آخر نطرحه لمكونات العملية البحثية من خلال رؤية شاملة كذلك . وإذا تبنينا مدخل أو أسلوب تحليل النظم باعتباره مدخلاً ملائما لتشريح هيكل وعناصر العملية ، كمركب يتضمن سائر المفردات ذات العلاقة بمفهوم الأمن بمعناه الشامل[1] ، فسوف يأتي تصورنا لهيكل عناصر هذه العملية على النحو الذي يوضحه الشكل التالي .

عناصر هيكل العملية البحثية

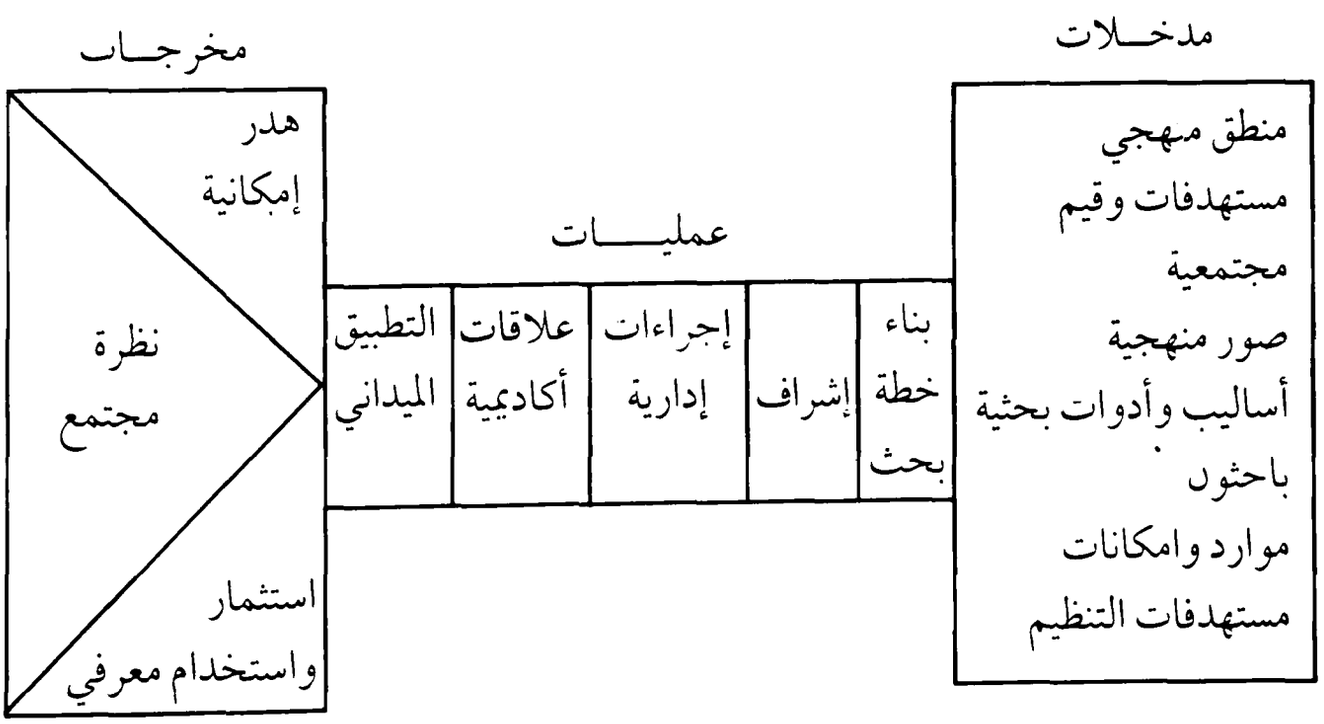

(١) طارق حمادة *نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية* عمان، الأردن المنظمة العربية للعلوم الإدارية . ١٩٧٨ ، ص ص ١٠ - ١٩

عناصر الرؤية:

وإذا حاولنا الإجابة منذ الوهلة الأولى على أين يسكن مفهوم الأمن بمعناه الشامل في هذا المخطط السابق، كان علينا أن نجيب كذلك على كيف يمكن أن يجسد هذا المخطط شكلا من أشكال تطبيق مفهوم الأمن الشامل وحتى نستطيع أن نتوصل إلى الإجابة على هذه الاسئلة كان علينا أن نبدأ بإنجاز بعض المطالب المنطقية التي تفرض نفسها وهي :

أ ـ تحديد مفهوم الأمن بمعناه الشامل

ب ـ الكشف عن المضمون (أبعاده) أو المعنى الكامن في كل عنصر من العناصر المؤلفة لبناء الحزم الثلاث الموضحة بالرسم المتقدمة (حزمة المدخلات ـ حزمة العمليات ـ حزمة المخرجات)

ج ـ بيان كيف يجسد كل عنصر من عناصر هيكل العملية البحثية مجالاً حياً من مجالات تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل.

وفيما يلي وقفة تحليلية لكل مطلب من المطالب المتقدمة :

المطلب الأول : مفهوم الأمن بمعناه الشامل.

تنظر الورقة الى مفهوم (الأمن) باعتباره إطاراً ضرورياً بشرياً، وحالة يسعى الإنسان إلى استحضار أسبابها واستنباتها وتكريس عناصر رعايتها داخله، وتشكل تلك الخبرة والحالة وعي الانسان لوجوده كطاقة مجمعه لقدراته، وباعثة لوجداناته. ومن ثم يستمد منها بواعث الرغبة في الاستمرار والعطاء والاسهام الفعال في البناء، دون رفض لواقعه أو انفصال عن مشاغله أو مقاهرته وتحديه.

ويستكمل هذا المعنى أو التحديد الفلسفي لمفهوم «الأمن» أسباب شموليته أصلاً من الطبيعة البشرية التي ارتبط بوجودها وبسعيها إليه (أي

إلى مفهوم الأمن كأطار نظري) ولما كانت الطبيعة البشرية حقيقة واحدة لايجوز تجزئتها أو استحلال النظرة اليها كذرات منفصلة، كانت خبرة الأمن وحالته بدورها خبرة لاتقبل التجزئة والتفتيت كذلك :

فمن الثابت أن الأمن خلق الانسان وطبيعته، والإنسان بدوره هو صانع الأمن ومصدره، فكلاهما عنصر وحدة وأفق واحد ومن هنا تتخلق توأمة «الأمن ـ الإنسان» و «الإنسان ـ الأمن».

وعليه تتبدى مدركات هذا المفهوم في ضوء النظرة أو التوجه الإنساني (Humanstic Approach) الشامل في العناصر التالية :

١ ـ إطار هيكلي تنظيمي (تخطيط).

٢ ـ يقوم على اطار قيمي محدد (مثل).

٣ ـ يدعم إطار معنوي إنساني (وعي).

٤ ـ ويسهم في تنمية وتطوير الوحدة والتماسك (توازن).

ويتسنى ان نخرج من هذه العناصر إلى تواجد مدركات أربعة أساسية في بناء مفهوم الأمن بمعناه الشامل وهي :

١ ـ التخطيط بمعنى الإرادة والسعي، وتوظيف منطق العلم ولغته.

٢ ـ قيم ومثل بمعنى مجموعة الموجهات التي تحدد المستهدف الجمعي وغاياته من هذا التخطيط.

٣ ـ وعي يشحذ ويعبئ ما لدى الإنسان من قدرات ورغبات وطاقات وتوجهها لإنجاز مستهدفات القيم والمثل التي تحركه.

٤ ـ توازن في تحقيق أهداف الفرد والجماعة والمجتمع من ناحية وبينها جميعا وبين حركة المتغيرات القائمة المحيطة بهم ومن حولهم من ناحية أخرى.

المطلب الثاني : مضمون مدركات العملية البحثية (المنهج):

وإذا حاولنا أن نتأمل مايمكن أن يشير اليه كل متغير من المتغيرات الواقعة

داخل الحزم الثلاث لبناء عملية منهج البحث العلمي لسوف ستطيع التوصل إلى الحقائق الآتية :

أولاً : مضمون متغيرات حزمة المدخلات

١ ـ إن منطق المنهج العلمي قبل ان يرتبط بعملية تسلسل الأفكار وتنظيمها وترتيبها على نحو معين، يرتبط أولاً وقبل كل شيء بوجود منطق تصوري ذهني في رؤية الوقائع ومبرر تفسيرها. ويحكم هذا المنطق توجه تبريري للباحث كثيراً ما يمثل معتقده أو تصوره أو مدرسته الفكرية التي توجه خطواته في بحثه ومن ثم توجهه إلى اختيار أو تبني أسلوب دون آخر أو نمط دون غيره ـ ومن هنا يلعب هذا الموقف الذهني الفكري دوره في تشكيل لغة البحث ومسار توجهاته بل ونتائجه وتفسيراتها في كثير من الأحيان. وهنا نكون أمام دائرة هامة هي دائرة التوجهات الفكرية للباحث[1].

٢ ـ كذلك فإن المنهج العلمي في كل أساليبه وعملياته هو جهد يستجيب لإنجاز مستهدفات المجتمع، وقيمه التي تتدخل بدورها في تشكيل توجه البحث (موضوعه) وتوجه الباحث (أفكاره) وتعيين متغيراته، وصياغة مفاهيمه، ورسم حدوده البشرية والزمانية كذلك. وهنا نجد أنفسنا أمام دائرة مؤثرة وفعالة بشكل بالغ هي دائرة الإطار الايديولوجي السياسي للمجتمع.

٣ ـ وفيما يتصل بالصور المنهجية للبحث، فهناك صور استاتيكية تقريرية للبحث، وهناك صور دينامية راديكالية للبحث، كلاهما يحملان مواقف ونزعات الثقافة وطابع التنظيم الاجتماعي المحيط بعملية البحث

---

1 - Norman K. Denzin **Sociological Methods**. N.Y., Heinemann, 1970 pp. 117 - 125.

ومطالبه ولا جدال أن تلك المواقف والنزعات التي قد تبدو متوارية للعين المجردة، تمارس أكبر الأثر في مستقبل العملية العلمية البحثية، وما قد يتعرض له من حملات للتشكيك في حيدة ونزاهة واخلاقية القائمين عليها إلى آخر ذلك. وهنا نجد أنفسنا أمام دائرة أخرى هامة هي دائرة الانحياز القيمي للبحث والباحثين[1].

٤ ـ وتشترك أساليب البحث وأدواته وأسلوب استخدامها وانتقاء أو توظيف أحدها دون الآخر في عملية التأثير على كفاءة البحث في إنجاز أهدافه. ويتأتى هذا التأثير أصلاً من ان الأساليب والأدوات ابن شرعي للتوجه المنهجي للباحث وللنمط الذي يتبناه في رصده لوقائعه، ومن ثم فهي لا تصنع له إلا ما يريده توجهه وعناصر الاهتمام التي يريد إبرارها أو تجسيدها وعليه فهي بقدر مايلعب الإطار المادي والبشري الخارجي دوره في الحد من كفاءتها وفاعليتها بالقدر الذي يستنطقها الباحث بما يريد أن تنقله إليه. وهنا تبرز دائرة حالة فقدان الثقة التي تجسد حاله الاهتزاز القيمي وفقدان الباحث لمصداقيته في التعامل مع أدواته[2].

٥ ـ ويأتي دور الباحثين كمتغير محوري في العملية البحثية، وهنا تبرز قضية يتعين استحضارها دائماً في مثل هذا الموقف، وهي قضية التنشئة

---

(١) (أ) هدى مجاهد «تطبيق المعرفة السيسيولوجية ومسئوليات الباحث الأخلاقية» في *المجلة الاجتماعية القومية* المجلد التاسع والعشرون العدد الثالث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص١٢٧ ـ ١٣٧

(ب) Roger Homan **The Ethics oF Social Research**, London. Longman, 1991 pp. 93 - 106.

(٢) أحمد عبدالعزيز الألفي «البحث العلمي في مجال الإصلاح العقابي» في *المجلة الجنائيه القومية* المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ص ٣٥٣ - ٣٧٥

الاجتماعية والنفسية والعلمية للباحثين ومبلغ أو درجة الانتماء أو الانفصال لديهم، ومن ثم عزوفهم النفسي عن عملية البحث العلمي وأهدافه والتعامل معه من الخارج وبأقل كفاءة لديهم. وهنا نكون أمام دائرة هدر الكفاءات الأساسية في عملية البحث، وهو هدر مسئولة عنه عمليات بنائية تكوينية عديدة صاغت تنشئتهم وعلاقاتهم بعملية البحث العلمي وكتابته التي تشهد تبارياً في تبادل الاتهام والتشكيك في إسهامات وتراث الآخرين[1].

٦ ـ ولا غرو أن الامكانات البشرية والمالية ونمط التنظيم والإدارة العلمية الواعية الرشيدة المتاحة أمام البحث العلمي تشكل إحدى دعائم العملية المنهجية البحثية، وهي بذلك تعد أحد أسباب نمائه أو ضموره، وخصوصاً إذا لم يتوفر الوعي والسياسات العلمية أصلاً الحاكمة لعلاقة الإنسان المختلفة بالمجتمع بعضها ببعض. وهنا نكون أمام دائرة افتقار الوعي بإمكانات البحث وإدارته الإدارة النابهة الذكية المنمية لموقع البحث العلمي والقائمين على عملياته بداخله[2].

---

(١) (أ) آمال طنطاوي «مشكلات الباحثين الشباب» في *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ص ١١٢ ـ ١١٥

(ب) مصطفي سويف «رسالة العلماء الوطنيين في العالم العربي» في *المجلة الاجتماعية القومية*، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ١٠٣ ـ ١٣٩

(٢) (أ) احرشاو الفالي «معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي» في *مجلة شؤون عربية*، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ص ١٣٦ ـ ١٤١

(ب) عبدالعليم مرسي. «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» في *مجلة رسالة الخليج العربي*، العدد الثاني عشر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٤م، ص ص ٢٧ ـ ٣٤ =

ثانياً مضمون متغيرات حزمة العمليات.

وتتضمن متغيرات حزمة العمليات بدورها مضمونات عدة تشير إلى مايلي:

١ ـ يخلق الإطار الذي تجري فيه وتنفذ عملية البحث العلمي، سواء المحيط بالباحث خلال إعداده لبناء خطة بحثه أو المحيط بالمشرف الذي يمارس عملية الإشراف على خطة البحث والدراسة أو هيكل أو طابع التنظيم الذي يوظف آليات إدارية محددة لإدارة البحث على نمط خاص به أو طابع التفاعل والقبول والتقبل والمعايشة سواء من جانب الإطار الإداري أو من جانب الإطار الأكاديمي للباحثين والمشرفين وما يفرضه تطبيق العملية البحثية في الميدان من مراحل ومطالب ومسئوليات ضخام، إطاراً أو دائرة أو مناخاً لا يستشعر فيه الباحث قدراته البحثية ولا يستشعر فيه البحث في حد ذاته إمكانات تحققه على نحوه اللائق بل ولا يستشعر في ضوئه المجتمع توقعاً من البحث العلمي في إثراء حركة النمو.

٢ ـ أن ما قد تحمله عمليات البحث العلمي من تناقضات داخلها أو عدم توافق منطقي تناغمي بين عناصرها يجعلنا نجد أنفسنا أمام دائرة الفجوة بين المفترض والقائم وبين المعقول وغير المعقول بين صورة مثلى متاحة في بعض الاحيان ونقيضها، حيث تلقي صفحات البحث العلمي في العلوم الإنسانية وما تحمله من نتائج وجهد بشري هائل داخل غرف

= (ج) عبدالفتاح خضر *أزمة البحث العلمي في العالم العربي*. الرياض معهد الادارة العامة، إدارة البحوث، ١٩٨١م، ص ص ٤٣ ـ ٥٨.

(د) جورج قرم. «معضلات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي» في *مجلة الفكر العربي المعاصر*، العدد الأول، مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٨٠م، ص ص ٢٩ ـ ٣٣.

منظلمة أو على أرفف تعاني من فقد السائلين عنها أو زوارها، وإن جسد ذلك انما يجسد متغيرات بنائية عديدة لا تخفى على المستنيرين من القوم.

ثالثا: مضمون متغيرات حزمة المخرجات.

وإذا انتقلنا إلى مضمون متغيرات حزمة المخرجات، لسوف نراها بليغة وحصيفة في التعبير عن نفسها، وهي تنطق بأن هناك مخرجين لا ثالث لهما لعملية البحث العلمي، وهما اما مخرج يجسد هدر إمكانية البحث العلمي وطاقاته، ومن ثم مسخ لدوره في عملية بناء الحضارة الإنسانية، واما مخرج يجسد استثماراً لإمكانية وطاقة البحث العلمي ودوره في استنهاض وتنمية أسباب التفوق والغلبة والسبق الحضاري للمجتمع وإنسانه.

ولا غرو أن هناك متغيرات ـ كما سبق أن أوضحت الورقة ـ من شأنها أن تجعل من قضيتي الهدر والاستثمار ميادين رحبة لبحوث مستفيضة من ناحية وفي الوقت نفسه تجعل منها دالة على كفاءة البحث حيث ينتظم الوعي به وبدوره.

وإذا كان لنا أن نتساءل عن المتغيرات المؤدية للهدر القائم في مجال استخدام أسلوب البحث العلمي في خدمة ميادين الحياة، فسوف نجد أنها ترتبط بطبيعة التشكيلة الذهنية المتناقضة التي تحكم علاقاتنا واتصالاتنا بحقائق الكون الاجتماعي والمادي على حد سواء من حولنا[1].

وتتطلب هذه التشكيلة إعادة البحث والنظر في أوراقها خاصة وهي تشكيلة تستلب البحث العلمي معناه وجدواه وقدرته.

---

(١) أحمد النكلاوي. *هدر الطاقات البشرية العالية في المجتمع الجامعي* القاهرة دار الثقافة العربية، ١٩٨٨م، ص ص ١٧ ـ ٤٢

وتأتي في النهاية نظرة المجتمع التي تصيغ الموقف النهائي من العلم وباحثيه ومن مراكزه ومؤسساته والقائمين عليها. وتبدو نظرة المجتمع في هذه الحالة متباينة تبعاً لنوعية وديناميه عملية مخرج البحث، وما انتهى إليه من صياغات وخطابات قدمها للقائمين عليه. وتنعكس نظرة المجتمع وبصمته للبحث العلمي على مبلغ نهوض البحث والباحثين بعد ذلك[1].

المطلب الثالث: تجسيد متغيرات عملية البحث لمفهوم الأمن:

أشرنا فيما تقدم إلى بروز عدد من الدوائر انتهت إليها معالجتنا للمتغيرات المختلفة الكامنة في الحزم الثلاث لهيكل العملية البحثية وقد تجسدت هذه الدوائر في

١ ـ دائرة التوجهات الفكرية للباحث.

٢ ـ دائرة الإطار الايديولوجي السياسي القيمي للمجتمع.

٣ ـ دائرة الانحياز القيمي للبحث والباحثين.

٤ ـ دائرة فقدان الثقة في البحث والباحثين.

---

(١) (أ) الطاهر محمد عوض الله «التنمية وآفاق البحث العلمي في دول العالم الثالث». في *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، المجلد التاسع، العدد ٣٣، جامعة الكويت ١٩٨٩م، ص ص ٨ ـ ٤٠

(ب) سالم توفيق النجفي «اشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبين الاقتصاد القومي في الوطن العربي» في *المجلة العربية للإدارة*، العدد الثالث، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٩م، ص ص ٥٠ ـ ٥٩

(ج) محمد نضال الريس «وجهه نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية» في *مجلة التعريب*، العدد الثالث، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمسق، ١٩٩٢م، ص ص ٩٤ ـ ١٠١.

(ج) ناصر محمد العديلى «دور البحوث في التنمية». في *مجلة الادارة العامة*، العدد ٥٠، يونيو ١٩٨٦م، الرياض، ص ص ٥٧ ـ ٨١.

٥ ـ دائرة هدر الكفاءات الأساسية .

٦ ـ دائرة افتقار الوعي بإمكانات البحث وإدارته .

٧ ـ دائرة الفجوة بين المفترض والقائم .

٨ ـ دائرة نظرة المجتمع للبحث العلمي

ومن الجلي أن هذه الدوائر التي تؤثر في عملية البحث العلمي وتفرزها عملياته من ناحية أخرى، تجسد كل منها ميداناً من ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل .

فالأمن الفكري والعقائدي ميدان من ميادين تطبيق مفهوم الأمن، والأمن القيمي السياسي أحد ميادين تطبيق مفهوم الأمن الشامل، والأمن العلمي وكيف نساعده ونغذيه أحد ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل وكذلك أمن توفير الوعي والثقة بمستوييه الأمن الثقافي والتوعية الإعلامية، والأمن الاقتصادي الذي يوظف ويعبئ الامكانات والطاقات ولايهدرها، أحد ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل وكذلك أمن الدماغ البشري، وعدم تلويثها وتهميشها من ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل، وبخاصة في إتصاله بحقوق الإنسان على مجتمعه وحقوق المجتمع على إنسانه

ومن ثم نرى أن مجمل هذه الدوائر تجسد ميادين لتطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل وهي أن جسدت إنما تجسد معنى التقاء النظرية (الفكر) بالمنهج أي بالأسلوب والعملية البحثية وكلاهما لابد لهما من حافظة أساسية وهي مظلة مفهوم شامل للأمن

ثالثاً : تساؤلات وقضايا للنقاش:

يثير الطرح المتقدم للعلاقة المتبادلة بين النظرية (الأمن) والمنهج (العملية

العلمية البحثية) عدداً من القضايا والتساؤلات تفرض نفسها في هذا المجال، وتستدعي حواراً ونقاشاً ليتسنى الاقتراب من إجابة حولها تمثل توجها يحدد الطريق في معالجة الظاهرة الأمنية باعتبارها وحدة مركبة متكاملة.

ونطرح أبرز التساؤلات التي تتطلب الوقوف أمامها على النحو التالي:

١ ـ هل للظاهرة الأمنية خصوصية محددة تفترق بها عن غيرها من ظواهر الحياة الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي يتطلب توفر منهجية محددة تقابل وتلتقي مع خصوصية الظاهرة أو بمعنى آخر أدق، هل طبيعة الظاهرة المبحوثة تفرض حضور خصوصية منهجية، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي أبعاد ملامح وصور الخصوصية المنهجية في التعامل مع الظاهرة الأمنية؟

٢ ـ إذا كانت العملية العلمية البحثية باعتبارها منظومة متكاملة بين الخطوات والعمليات والأساليب ـ تتأثر بالعديد من المتغيرات البنائية ومنطقها العقلي ورؤيتها لطبيعة العلاقة بين الأشياء ومسارها، فإلى أي حد يمكن أن يساعد إنجاز مفهوم الأمن بمعناه الكلي في المجتمع على ترشيد تأثير المتغيرات البنائية من العملية العلمية البحثية القائمة داخله، ومن ثم يساعدها على التوصل إلى معطيات تتمتع بدرجة عالية من المصداقية في نظر المجتمع الذي تستهدفه جهودها؟

٣ ـ كيف يمكن تصور العلاقة بين أبعاد خارطة العلوم الأمنية تصوراً منهجياً بما يعمل على دعم التوجه العالمي السائد اليوم إلى الأخذ بنظرية الأمن الشامل؟ وما هي الآليات التي يمكن إنفاذ ذلك الهدف من خلالها؟

٤ ـ كيف يمكن تجهيز الباحث الذي يجسد رؤية نظرية منهجية متكاملة في دراسة الظاهرة الأمنية في أبعادها الشاملة المتداخلة؟ ومن ثم ترشيد العملية الأمنية في شتى مراحلها.

٥ ـ ما هي آفاق مسئوليات الباحثين والمؤسسات البحثية في مجال تطوير مداخلهم النظرية المنهجية وقضاياهم البحثية بما يتواءم مع الموقف النظري الشامل لمفهوم الأمن في المجتمع المعاصر؟

تلك بعض القضايا والتساؤلات قصدت طرحها لتلقى الإجابة عليها طريقها للنور حتى يوفر للعمل المنهجي في الميدان الأمني في مجتمعنا العربي الأسباب التي تجعله قادراً على التخاطب مع نظيره في العالم ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

المراجـــع

المراجع العربية:

١ ـ الألفي، احمد عبدالعزيز. «البحث العلمي في مجال الاصلاح العقابي» **المجلة الجنائيه القومية**، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٢

٢ ـ بدران، عدنان. «دور التعليم العالى ومراكز البحوث في تهيئة الأنسان العربى للعطاء» في **تهيئة الأنسان العربى للعطاء العلمي**. (مجموعة اساتذة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م.

٣ ـ التير، مصطفي عمر. **مساهمات في أسس البحث الاجتماعي**. بيروت. معهد الأنماء العربى، ١٩٨٩م.

٤ ـ حمادة، طارق. **نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية** عمان، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٨م.

٥ ـ خضر، عبدالفتاح. **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**. الرياض: معهد الادارة العامة، إدارة البحوث، ١٩٨١م.

٦ ـ الريس، محمد نضال. «وجهه نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية» **مجلة التعريب**، العدد الثالث، المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ١٩٩٢م، ص ص ٩٤ ـ ١٠١.

٧ ـ زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي**. الكويت: ذات السلاسل. ١٩٨٥.

٨ ـ سويف، مصطفى. «رسالة العلماء الوطنيين في العالم العربي». **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعيه والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٩ ـ طنطاوي، آمال. «مشكلات الباحثين الشبان» **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ص ١١٢ ـ ١١٥.

١٠ ـ عبدالمعطي، عبدالباسط. **البحث الاجتماعي: رؤية نقدية** الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٤م

١١ ـ عثمان، محمد عارف. **منهج علم الاجتماع**. القاهرة الانجلو المصرية، ١٩٧٦م.

١٢ ـ ــــــــــــ. **المجتمع بنظره وظيفية** الكتاب الأول القاهرة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م

١٣ ـ العديلي، ناصر محمد «دور البحوث في التنمية» **مجلة الادارة العامة**، العدد ٥٠، الرياض، ١٩٨٦م، ص ص ٥٧ ـ ٨١

١٤ ـ علي، بدر الدين. «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في **دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي** الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠ هـ.

١٥ ـ عوض الله، الطاهر محمد. «التنمية وآفاق البحث العلمي في دول العالم الثالث». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، المجلد الثالث، العدد ٣٣، جامعة الكويت، ١٩٨٩م، ص ص ٨ ـ ٤٠

١٦ ـ الفالي، امرشاو «معوقات التأسيس العلمي للعلوم الأنسانية في الوطن العربي». **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ص ١٣٦ ـ ١٤١

١٧ ـ قرم، جورج. «معضلات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإقتصادية في العالم العربي. **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العدد الأول، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٠م

١٨ ـ مجاهد، هدى «تطبيق المعرفة السيولوجية ومسئوليات الباحث الأخلاقية» **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد التاسع

والعشرون، العدد الثالث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص ١٢٧ ـ ١٣٧ .

١٩ ـ مرسي، عبدالعليم . «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد الثاني عشر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ، ١٩٨٤م، ص ص ٢٧ ـ ٣٤ .

٢٠ ـ النجفي، سالم توفيق . «اشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبين الآقتصاد القومي في الوطن العربي» . **المجلة العربية للإدارة**، العدد الثالث، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٩م، ص ص ٥٠ ـ ٥٩

٢١ ـ النكلاوي، أحمد وآخرون . **المنهج في علم الاجتماع** . القاهرة : دار نهضة الشرق، ١٩٨٢م .

٢٢ ـ النكلاوي، احمد **هدر الطاقات البشرية العالية في المجتمع الجامعي**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨ .

المراجع الأجنبية.

1 - Fred N. Kerliner. **Foundation of Behavioural Research**. N.Y., 1965.

2 - Gidon Sjober & Roger Net **A methodology For Social Research**. N.Y., Herper & Row Publishers, 1968.

3 - Julian l. Simon. **Basic Research Methods In Social Science: The Art of Empirical Investigation**. N.Y., Random House, 1968

4 - Norman K. Denzin. **Sociological Methods**. N.Y., Heinemann, 1970.

5 - Roger Homan. **The Ethics of Social Research**. London, Longman, 1991.

6 - Towy Tripool & Others. **The Assessment of Social Research**. Illinois, F.E. Peacock Publishers. Inc., 1959.